

كفاءة الأنظمة التعليمية في الدول العربية

خالد مبارك محمد الدلك^١، ياسر عبد الحميد دياب^٢، عبد العاطي محمد محمود^٢

^١ قسم السياسة والاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان.

^٢ قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة والموارد الطبيعية - جامعة أسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان - جمهورية مصر العربية

مقدمة:

ان الارتباط الوثيق بين التعليم والاقتصاد أو التنمية الاقتصادية، فهو بمثابة مدخلات ومخرجات لأي إنتاج، وتجدر أهمية التعليم لكونه يلبي كافة احتياجات الفرد الأساسية التي يسعى خلفها، فيعتبر المنازلة التي يهتدى بها الناس إلى الطريق القويم الذى يسلكونه في هذه الحياة، بالإضافة إلى التعليم هو سبب الظهور والرقى، والرفعة، وهذا ليس على المستوى الفردي فحسب، بل هو على مستوى الدول أيضا، فالدول التي تهتم بنظامها التعليمي هي الدولة التي تتفوق في كافة المجالات الأخرى، ولهذا السبب التعليم ضروري جدا لأي دولة تسعى وراء رفاهية شعبها ونموها، ولقد كان التعليم الحاضنة الأولى للإبداع إلى جانب العديد من الأمور الأخرى وهى كفاءة الأفراد وأدائهم في التعليم. لذا تعتبر الكفاءة عنصر من عناصر تقييم الاداء بالإضافة الى الفعالية والإنتاجية، وهى تعبر عن مدى نجاح الوحدة الادارية في توظيف الموارد المتاحة في تحقيق أهدافها، فالوحدة الإدارية الكفاء قادرة على تخفيض تكاليف الموارد اللازمة لإنجاز الاهداف المحدودة والمرغوبة دون التضحية بخدماتها، بمعنى آخر إن الكفاءة هي القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة، ومن ثم فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات، فالوحدة الكفاء هي التي تتمكن من تحقيق المخرجات المستهدفة من المدخلات المستخدمة، إلا أن الكفاءة في المجال التعليمي أصبحت مطلبا أساسيا، نظرا لأنه يعتبر قطاع إنتاجي استثماري، لأنه يهتم بتكوين رأس المال البشرى، وليس قطاعا استهلاكيا.

ويعاني التعليم في الدول العربية من مشاكل متعددة منها قلة الانفاق الحكومي على التعليم وارتفاع نسبة الامية وتزايد نسبة الاخفاق كل هذا أدى الى تراجع مستوى التحصيل العلمي بسبب الاوضاع التي تمر بها الدول العربية بحيث ظهر تفاوت في الانظمة التعليمية فيما بينها وتتميز الادارة التعليمية في الوطن العربي بالتقليدية والمركزية الشديدة وضعف استخدام التقنيات الحديثة في مناهج التدريس فهي ترتبط بالمفاهيم القديمة للتعليم والتربية أكثر من ارتباطها بالمفاهيم المعاصرة بالتعليم.

المشكلة البحثية:

حظى موضوع الكفاءة الإنتاجية للتعليم باهتمام متزايد في الأونة الأخيرة مع تزايد النظرة الاقتصادية للتعليم، وربما يرجع الاهتمام بقضية الكفاءة في التعليم الآن وفى المستقبل إلى أن التوسع في مؤسسات التعليم على المستوى العالمي وزيادة أعداد الطلاب أدى إلى انخفاض في مستويات

الانجاز التعليمي وبخاصة مع الانخفاض المستمر في الموارد المالية والمادية الممنوحة لمؤسسة التعليم، ويقرر البنك الدولي ذلك في تقاريره المتواترة عن التعليم حيث يؤكد أن مشكلة جودة إنتاجية التعليم والبحث، أصبحت مشكلة عالمية وذلك كنتيجة لعوامل متعددة ومتداخلة منها نقص كفاءة المعلمين، محدودية الموارد المالية، والتسهيلات المادية، فقر التجهيزات المكتبية والعلمية، انخفاض الكفاءة الداخلية وظهور مشكلة البطالة بين المعلمين، وتكمن مشكلة الدراسة عن واقع التعليم الذى يتحدث عن تدنى التعليم ونمطه في هذه الدول والمشاكل التي يعانى منها بسبب اختلاف الانفاق عليه في جميع مراحلها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الراهن في الدول العربية من ناحية، وقياس كفاءة الأنظمة التعليمية في الدول العربية من ناحية أخرى.

الأسلوب البحثي:

اعتمدت الدراسة في تحقيق اهدافها على استخدام أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي ولقياس كفاءة الأنظمة التعليمية في الدول العربية تم استعمال ثلاث مخرجات تمثلت في مخرج نسبة الاخفاق في الطور الابتدائي ومخرج متوسط نسبة القيد في الاطوار الاربعة ومخرج نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، ومدخلين هما مدخل عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي، ومدخل نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام BIP، واستخدام أسلوب DEA على الأنظمة التعليمية العربية من خلال نموذجين لقياس كفاءتها باستخدام نموذج عوائد الحجم الثابتة CRS ، ونموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS على النظم التعليمية العربية .

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة لإنجازها على العديد من الادوات منها المراجع من كتب ومجالات ومذكرات وتقارير سواء كانت باللغة العربية والانجليزية، شبكة الانترنت للحصول على البيانات والدراسات الحديثة التي يتعذر ايجادها في المكتبات، مثل البنك الدولي للمؤشرات العالمية للتنمية، تقارير الامم المتحدة للتنمية البشرية، قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء .

- تحديد العينة ومتغيرات الدراسة:

تم اختيار العينة تبعاً لتقارير الامم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٢٠، التعليم في الدول العربية، وجدير بالذكر أن الاختيار الأمثل لمجموعة المدخلات والمخرجات مرتكزا هاما في تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات لأن ذلك يؤثر في تفسير واستخدام وقبول النتائج.

أ- شروط اختيار متغيرات الدراسة: لابد من توفر بعض الشروط في اختيارها:

- لا بد أن يكون هناك أساس للاعتقاد بوجود علاقة تربط بين المدخلات والمخرجات على سبيل

المثال أن زيادة أحد المدخلات سيترتب عليه زيادة واحد أو أكثر من المخرجات .

- أن تكون كل المدخلات والمخرجات تتسم بالشمولية، بمعنى أن يكون لديها القدرة على أن تعكس

أنشطة المنظمة التي سيتم تقييم أدائها .

- أن تكون البيانات الخاصة بتلك المتغيرات مراقبة بشكل شامل من خلال المراجعين وعمليات إعادة التقييم المستمر، بحيث لا تكون عرضة للتلاعب، إذ يمكن أن تتأثر قياسات الكفاءة إذا كانت البيانات غير دقيقة •

ولضمان توفر هذه الشروط تم اختيار مدخلات ومخرجات النظم التعليمية في الدول العربية حسب ما جاء في تقرير اليونسكو وهي:

- مخرجات الدراسة:

لقد تم تحديد مجموعة مؤلفة من ثلاث مخرجات وهي كالآتي:

- المجموعة الأولى: نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب (ما بين ١٥ و ٢٤ سنة): يقصد به معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لكلتا الجنسين ذكر وانثى للفئة العمرية من ١٥ الى ٢٤ عام الذين يستطيعون الفهم الى حد سواء •

- المجموعة الثانية: متوسط نسبة القيد في الاطوار الاربعة: يقصد به نسبة مجموعة المسجلين في مستوى معين من اطوار التعليم (ما قبل الابتدائي، الابتدائي، الثانوي، المرحلة الثالثة) بغض النظر عن العمر كنسبة السكان الرسمي في سن المدرسة على نفس المستوى من التعليم •

- المجموعة الثالثة: نسبة الاخفاق في الطور الابتدائي: عدد المسجلين في المدرسة الابتدائية من نسبة طلاب من جيل معين تم انقطاعهم عن الدراسة قبل الوصول الى الصف الاخير من التعليم الابتدائي •

- مدخلات الدراسة:

لقد تم تحديد مدخلين هما:

- المدخل الأول: عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي: يقصد بها متوسط نسبة التلاميذ الى المعلمين في كل طور دراسي، أي عدد التلاميذ لكل معلم في سنة دراسية معينة •

- المدخل الثاني: نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام (PIB): يقصد به الانفاق الرأسمالي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي •

النتائج البحثية:

أولاً: واقع التعليم في البلدان العربية:

فيما يلي استعراضاً لمميزات التعليم في الدول العربية من ناحية، واحصائيات التعليم في الدول العربية من ناحية أخرى،

أولاً: مميزات التعليم في الدول العربية:

يتميز التعليم في البلدان العربية بما يلي:

١- تدني نوعية التعليم العربي:

تشير معظم الدارسات الميدانية التي أجريت في مختلف البلاد العربية إلى تدني نوعية التعليم، وضعف الطالب والمعلم على السواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم ضعف القدرات التي يبنيها

التعليم في عقل وشخصية التلميذ، فالتعليم العربي اعتاد أن يعلم التلميذ القراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية وتدريبه ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر، بل هي ثقافة تخاف الحاضر ومشكلاته وتعمل على التهرب منه، وتحسين نوعية التعليم تتطلب الاهتمام ببناء القدرات والمهارات التي يحتاجها طالب اليوم، ومواطن الغد، ولعل من أهم القدرات المرتبطة بتحسين النوعية هي بناء قدرات التحليل، والتركيب، والاستنتاج، والتطبيق، وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها في كل نظام عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه بعضا ويمزج العلوم المختلفة ببعضها البعض .

٢- نمطية التعليم العربي:

فالتعليم العربي يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي والجامعي باعتبار أن التعليم الأساسي موحد ومتشابه إلى حد كبير، ولكن المشكلة تكمن في التعليم الثانوي والجامعي، فالتعليم الثانوي خلال نصف القرن الماضي لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم، وبالنسبة للجامعات العربية فإن الأقسام العلمية تكاد تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية، فهي متكررة ومزدوجة، وهذه التقسيمات الأكاديمية تتناسب وحقيقة المجتمع العربي في الماضي، أما الآن فهناك ضرورة لتتوسع شعب التعليم الثانوي وأقسام الجامعات بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، والاقتصادي، والتكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي، فالتقسيمات الأكاديمية قديمة وكانت تتناسب مع بساطة المجتمع العربي، أما الآن بشكل أو آخر فقد تطورت الحياة في المجتمع العربي وبنيت الاقتصادية، لذلك لا بد أن تؤسس شعب وتقسيمات أكاديمية جديدة تستجيب لبنية المجتمع العربي الاقتصادية، ويمكن في ذات الوقت أن توفر أيدي عاملة للتخصصات وتقسيمات العمل الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة، وما لم يبدأ العرب في تنويع وتحسين تعليمهم وبرامجهم، فسيظل هذا التعليم يعيد إنتاج نفس العقول والمهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر وحركته الاقتصادية والاجتماعية .

٣- ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين:

إذ أن أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة، هم الذين يوجهون نحو كليات التربية وكليات إعداد المعلمين، وهؤلاء من نتاج النظام التعليمي السائد القائم على التلقين للاستظهار بدلا من التعليم للتفكير والإبداع، وهم يمارسون بعد التخرج تطبيق هذا النظام، حين يلتحقون بمؤسسات التعليم المختلفة .

٤- عدم توفر البيئة المدرسية في العديد من الدول العربية على متطلبات الأساس لإنجاح العملية التربوية:

سواء تعلق ذلك بالمباني أو التجهيزات الفصلية والمعملية، أو بفرص التعبير الحر عن الآراء، يضاف إلى ذلك المركزية الشديدة في الإدارة، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على العملية التعليمية، ويحد من حرية المبادرة والتصرف والتفكير في استتباب الحلول للمشكلات القائمة على مستوى الإدارات التعليمية، وعلى مستوى أسرة التعليم في المدارس وهيئات التدريس وفي المعاهد والكليات، أيضا تقشي الأمية بشكل كبير في العديد من الدول العربية وعدم قدرة تلك الدول على محوها بشكل فعال وشامل،

على الرغم من الجهود المبذولة والأموال التي أنفقت في هذا المجال، والخاصة أن التقدم واللاحق بركب الدول المتقدمة يتطلب تغييرات جذرية في التعليم في البلاد العربية، وتغييرات جذرية في فكر وتكبير القائمين على العملية التعليمية.

ثانياً: إحصائيات التعليم في الدول العربية:

تعتبر النظم التعليمية الحالية في الوطن العربي انعكاساً للأوضاع والعوامل المختلفة التي مرت بها الأمة العربية في القرن الماضي، وهذه النظم التعليمية تتراوح بين القوة والضعف نتيجة التطورات والتحديات والصعوبات التي يواجهها الوطن العربي، فقد مر في القرن العشرين بعدد من التغييرات السياسية والاقتصادية والثقافية.

فمن الناحية السياسية شهد الوطن العربي كثيراً من الثورات وحركات التحرر الوطني من الاستعمار بشتى أنواعه ونقلت الوطن العربي إلى كثير من الدول ذات أنظمة سياسية متباينة، وترتب على هذا الانقسام ظهور أنظمة تعليمية متباينة في مختلف الدول العربية، وقد عبر هذا التعدد والتنوع في أهداف التربية والتعليم في الدول العربية عن وجود قوانين وأنظمة تعليمية مختلفة فيها، كما أدى هذا الانقسام في الوطن العربي إلى تنوع الإمكانيات المادية والثروات الاقتصادية فيها وتباينها وانعكس ذلك على تمويل التعليم وتخطيطه، وتتميز إدارة العملية التعليمية في الدول العربية بالمركزية فجميعها تابعة للإدارات الحكومية، فنجد أن هناك إدارة متخصصة بشؤون التربية والتعليم - قبل التعليم العالي - تشرف على معظم مؤسسات التعليم العام وتدير شؤونها، وفي بعض الدول العربية هناك مؤسسات خاصة تعنى بشؤون التعليم غير الحكومي، لكنها مقيدة باتجاهات الإدارة الحكومية وتعليماتها وتحت إشرافها، وبشكل عام تتسم إدارة التعليم في الوطن العربي بالتقليدية والمركزية الشديدة وتضخم أعداد الموظفين، وقصور الثقافة المرتبطة بتقدير الوقت، والإنتاج والعمل بروح الفريق وضعف استخدام التقنيات الحديثة.

وبالنسبة لمناهج التدريس العربية فهي تدار بصورة مركزية صرفة، فهي تنطلق من المفاهيم القديمة للتعليم والتربية، ولعلم النفس أكثر من ارتباطها بالمفاهيم المعاصرة بالتعليم، فهذه المناهج تبنى على مفهوم منهج المواد الدراسية المنفصلة، حيث يكون لكل مادة كتاب مقرر يحتوي على مجموعة من الحقائق والمفاهيم والمعرفة النظرية والتي نادراً ما يرافقها أمثلة تطبيقية أو نشاطات علمية أو إشارة إلى استخدام وسائل تعليمية أو نشاطات عقلية، كما أن محتويات المقررات لا تشبع حاجات الفرد الحياتية أو حاجات المجتمع التخصصية، وتسود طرق التدريس التقليدية التي تركز على التلقين والحفظ والترديد بعيداً عن الالتفات لمستويات التفكير العليا من فهم ونقد وتحليل واستنباط.

وتشير بيانات الجدول رقم (١)، أنه على الرغم من التقدم المحرز مازال الملايين محرومين من فرصة الالتحاق بالمدارس في الدول العربية، ارتفعت نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي من ٨٦٪ عام ٢٠١٠ إلى ٨٧.٨٩٪ عام ٢٠١٩ وعلى الرغم من هذا التقدم مازال ١٥.٥٢ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بالمدارس، وتعتبر اليمن هو أكثر الدول تخلفاً، فاليمن من بين الدول العشر في العالم التي تسجل أعلى نسب من حيث الأطفال غير الملحقين بالمدارس، ومن

المرجح أن يحرم ملايين الأطفال من الحق في التعليم في الدول التي عانت من النزاعات ولكنها لا تبلغ عن البيانات على غرار العراق والسودان سابقا، ولقد ارتفع معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي من ٧٥.٤٢٪ عام ٢٠١٠ إلى ٨٧٪ عام ٢٠١٩ غير أن ٥.٨٠ مليون مراهق ما يزالون غير ملتحقين بالمدارس، وعلى الرغم من التحسينات في معدلات قرائية الكبار، تراجع معدل الأميين الكبار بحوالي ٤.٢٥٪ في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٩، وفيما يتعلق بمؤشر التكافؤ بين الجنسين تشهد الدول العربية أوسع فجوة مع بلوغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين ٠.٩٣ في التعليم الابتدائي و ٠.٩٤ في التعليم الثانوي عام ٢٠١٩ .

وجدير بالذكر أن الدول العربية تخصص حوالي ٥.٥٪ من الناتج القومي الإجمالي للتعليم كحد متوسط حتى عام ٢٠١٩، وتعتبر ثاني أعلى نسبة مئوية لأي منطقة في العالم بعد أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، ولكن هناك اختلافات في الإنفاق داخل المنطقة، فإذا بلبنان مثلا ينفق فقط ١.٨٪ من الناتج القومي الإجمالي على التعليم، فيما تنفق تونس حوالي ٦.٦٪ من الناتج القومي الإجمالي على التعليم، وغالبا ما لا تكون الأسر الفقيرة قادرة على تغطية التكاليف المستلزمة للتعليم خاصة عندما يكون عليها التعويض عن نوعية التعليم المتدنية، وفي مصر، تم التبليغ عن أن بعض المدرسين يجربون بعض محتويات المنهاج الدراسي خلال اليوم الدراسي لإجبار التلاميذ على اتباع دروس خصوصية، وقد يعزز اللجوء إلى الدروس الخصوصية الفجوة في نوعية التعليم الذي تتلقاه الأسر الغنية ونوعية التعليم الذي تتلقاه الأسر الفقيرة، فالأسر الأغنى تنفق أربعة أضعاف ما تنفقه الأسر الأفقر على الدروس الخصوصية .

ثالثا: التحليل الإحصائي لقياس كفاءة الأنظمة التعليمية في الدول العربية:

فيما يلي استعراضا لقياس كفاءة الانظمة التعليمية في الدول العربية وذلك باستخدام ثلاث مخرجات تمثلت في مخرج نسبة الاخفاق في الطور الابتدائي، ومخرج متوسط نسبة القيد في الاطوار الاربعة، ومخرج نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، ومدخلين هما مدخل عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي، ومدخل نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام PIB .

- عرض متغيرات الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على مجموعة من الانظمة التعليمية في الدول العربية، التي تعتبر أنها متجانسة في عدة مجالات، الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية .

- عرض مخرجات ومدخلات الدراسة:

تشير بيانات الجدولين رقم (٢) و (٣)، تفاصيل المخرجات نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب (ما بين ١٥ و ٢٤ سنة) ، متوسط نسبة القيد في الاطوار الاربعة، نسبة الاخفاق في الطور الابتدائي، والمدخلات، عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي، نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام (PIB)، للأنظمة التعليمية في الدول العربية .

جدول رقم (١): التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع في الدول العربية .

العالم	الدول العربية		المؤشر	الهدف
	٢٠١٩	٢٠١٠		
٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٠	معدل القيد الإجمالي في التعليم ما قبل الابتدائي (%)	(١)
٦١.٥٢	٤٠.٥٣	٢٢	معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي (%)	(٢)
٨٩.٤١	٨٧.٨٩	٨٦	الأطفال غير الملحقين بالمدرسة (ملايين)	(٣)
٢٦.٩	١٥.٥٢	٥	معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي الأدنى (%)	(٤)
٧٩.٩٧	٨٧	٧٥.٤٢	المراهقون غير الملحقين بالمدرسة (ملايين)	(٥)
٧٠.٦٠	٥.٨٠	٣.٧	معدل القرائية لدى الكبار (%)	(٦)
٨٤	٧٥	٧٩.٢٥	معدل القرائية لدى الشباب (%)	(٧)
٩٠	٩١	٨٩	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي	(٨)
٠.٩٧	٠.٩٤	٠.٩٣	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي	(٩)
٠.٩٧	٠.٩٥	٠.٩٤	التلاميذ الى المعلمين في التعليم الابتدائي	(١٠)
٢٣.٤٥	١٩.٢٦	٢١		

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠٢٠ .

وفيما يتعلق بالمرجات بلغ متوسط نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في الدول العربية حوالى ٨٩.٣٧٪ عام ٢٠١٩، احتلت فلسطين وقطر المرتبة الأولى في نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب (ما بين ١٥ و ٤٥ سنة) بنسبة بلغت نحو ٩٩.٢٥٪، واحتلت موريتانيا ادنى قيمة بلغت نحو ٥٧.٠٥٪، بمعامل اختلاف ١٣٪ وهو الأدنى من بين متغيرات العينة، واحتلت الكويت المرتبة التاسعة بنسبة بلغت نحو ٩٣.٢٥٪، واحتلت مصر المرتبة الحادي عشر بنسبة بلغت نحو ٨٩.٢٥٪، وفيما يتعلق بمتوسط نسبة القيد في الاطوار الاربعة احتلت الامارات المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو ٩٣.٥٪، وادنى قيمة دولة جيبوتي بنسبة بلغت نحو ٣١.٢٦٪ بمعامل اختلاف ٢٩٪ وهو الرابع من بين المتغيرات الخمسة، في حين احتلت الكويت المرتبة الرابعة بنسبة بلغت نحو ٧٨.٧٥٪، واحتلت مصر المرتبة الثانية عشر بنسبة بلغت نحو ٦٤٪، وفيما يتعلق بنسبة الاخفاق في الطور الابتدائي احتلت جزر القمر المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو ٤٤.٦٪، والسعودية على أدنى قيمة بحوالي ١.٣٠ بمعامل اختلاف ١١١٪ وهو الاعلى من بين متغيرات العينة، واحتلت الكويت المرتبة الثانية عشر بنسبة بلغت بنحو ٥.٩٪، واحتلت مصر المرتبة الثالثة عشر بنسبة بلغت نحو ٣.٩٠٪.

وفيما يتعلق بالمدخلات، احتلت الكويت المرتبة الاولى في عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي تحصلت على اعلى قيمة، واحتلت قطر والسعودية على ادنى قيمة بلغ نحو (١٠) تلاميذ لكل استاذ بمعامل اختلاف ٧٢٪، وهو الثاني من بين متغيرات العينة، واحتلت مصر المرتبة الخامسة بعدد (٥) تلاميذ لكل استاذ، واحتلت الكويت المرتبة الحادية عشر بعدد (٩٩) تلميذ لكل استاذ، وفيما يتعلق بنسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام (PIB)، احتلت الاردن المرتبة الأولى بنسبة انفاق بلغت نحو ٩.٤٪، وادنى قيمة في السودان بنسبة ٢.٢٪ بمعامل

اختلاف ٣٢٪ وهو الثالث من بين متغيرات العينة، في حين احتلت الكويت ومصر المرتبة الثانية عشر بنسبة انفاق بلغت نحو ٣.٨٪، كما هو موضح بالجدولين رقم (٢ ، ٣) .

جدول رقم (٢): مخرجات ومدخلات الانظمة التعليمية العربية

الدولة	نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب	متوسط نسبة القيد في الأطوار	نسبة الاخفاق في الطور الابتدائي	عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي	نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام (PIB)
الكويت	٩٣.٢٥	٧٨.٧٥	٥.٩	٩٩	٣.٨
اليمن	٨٧.٢٥	٤٠.٢٥	٤٠.٥	٣٠	٤.٦
فلسطين	٩٩.٢٥	٦٧.٧٥	٣.٥	٢٤	٤.١
لبنان	٩٨.٧٥	٨٤.٥	٦.٧	١٢	٢.٦
سور	٩٥.٥٥	٣٩	٦.٨	٣٠	٤.٩
الجزيرة	٩١.٧٥	٨١.٢٥	٧.٢	٢٣	٤.٣
المغ	٨١.٤	٦٦.٢٥	١٠.٧	٢٦	٦.٦
موري	٥٧.٠٥	٣٣.٥	٣٥.٩	٣٥	٣.٨
تون	٩٧.٢٥	٦٩	٥.٩	١٧	٦.٢
مص	٨٩.٢٥	٦٤	٣.٩	٢٨	٣.٨
السود	٨٧.٩	٤١.٥	٢٠.١	٤٦	٢.٢
جيب	٦٩.٢	٣١.٢٦	١٥.٦	٣٣	٤.٥
جزر	٨٦.٤	٤٩.٧٥	٤٤.٦	٢٨	٧.٦
السع	٩٩.٢	٧٣.٢٥	١.٣	١٠	٥.١
الاما	٩٥.٣	٩٣.٥	٨	١٦	٥.١
قطر	٩٩.٢٥	٧١.٧٥	٢.٣	١٠	٢.٤
البح	٩٨.١	٥٩.٦٧	٢.٢	١٢	٢.٧
الارد	٩٩.١	٦٦.٧٥	٢.١	٢٠	٩.٤
عما	٧٢.٨	٧١.٧٥	٦.٤	٢٠	٤.٢
المت	٨٩.٣٧	٦٢.٢٩	١٢.٠٨	٢٧.٣٢	٤.٦٣

المصدر: تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية، ٢٠١٩ .

ثانيا: تطبيق عوائد الحجم CRS، VRS على النظم التعليمية العربية:

فيما يلي استعراضا لتطبيق أسلوب DEA على الانظمة التعليمية العربية من خلال مطلبين لقياس كفاءتها باستخدام نموذج CRS بالتوجه المدخلي والمخرجي VRS بالتوجه المدخلي والمخرجي .

١- نتائج نموذج عوائد الحجم الثابتة بتوجيه المدخلي والتوجه المخرجي CRS:

تشير بيانات الجدول رقم (٤)، لمؤشرات الكفاءة، الوحدات المرجعية وترتيب البلدان حسب مؤشرات الكفاءة، فتبين ان هناك ١٩ دولة بمتوسط ٧١٢,٠ حصلت فيها فقط أربعة دول على نسبة مؤشر كفاءة ١٠٠٪ هي الكويت، قطر، السودان ولبنان، حيث حققت دولة الكويت نسبة كفاءة كاملة، فتعد وحدة مرجعية لخمسة عشر دولة، وتأتي في المرتبة الثانية قطر، فتعد وحدة مرجعية لعشر دول،

وتأتي في المرتبة الثالثة السودان كوحدة مرجعية لست دول، كما تأتي لبنان في المرتبة الرابعة، كوحدة مرجعية لأربع دول .

جدول رقم (٣): وصف إحصائي للمخرجات والمدخلات لمتغيرات الدراسة للأنظمة التعليمية العربية

المتغيرات	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف القياسي	معامل الاختلاف
نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب (ما بين ١٥ و ٢٤ سنة)	٨٩.٣٦	٩٩.٢٥	٥٧.٠٥	١١.٨١	٪١٣
متوسط نسبة الفيد في الأطوار	٦٢.٢٨	٩٣.٥	٣١.٢٥	١٨.١٤	٪٢٩
نسبة الاخفاق في الطور الابتدائي	١٢.٠٨	٤٤.٦	١.٣	١٣.٤٧	٪١١١
عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي	٢٧.٣١	٩٩	١٠	١٩.٧٧	٪٧٢
نسبة الاتفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام (PIB)	٤.٣٨	٧.٦	٢.٢	١.٤١	٪٣٢

المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (٢) .

كما تشير بيانات نفس الجدول أن نموذج عوائد الحجم الثابتة CRS ، بالتوجهين المدخلي والمخرجي، وأن دولة واحدة وهي البحرين لها كفاءة مرتفعة تقدر بحوالي ٩٤.٦٪ قريبة من الكفاءة الكاملة حيث تقع ما بين ٩٠٪ و ١٠٠٪ ، وأربعة دول تقع كفاءتها ما بين ٧٠٪ و ٨٠٪ وهي الجزائر، مصر، الإمارات وفلسطين، فتوصف هذه الدول بتحقيق كفاءة اعلى من المتوسط، كما ان هناك ٧ دول تقع كفاءتها ما بين ٥٠٪ و ٦٠٪ وهي تونس، جيبوتي، السعودية، الأردن، عمان، اليمن وسوريا، فتوصف كفاءتها بالمتوسطة، وهناك ثلاثة دول تقع كفاءتها ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ وهي المغرب، موريتانيا وجزر القمر، فتوصف كفاءتها بأقل من المتوسطة .

٢- نتائج نموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالتوجهين المدخلي، والتوجه المخرجي:

أ- نتائج نموذج VRS بالتوجه المدخلي:

فتبين ان عوائد الحجم المتغيرة بالتوجه المدخلي BCC بالنسبة الى (١٩) دولة عربية بمتوسط كفاءة ٨١٪ حيث حصلت ٩ دول على مؤشرات كفاءة ١٠٠٪ وهي الكويت، السودان، قطر، لبنان، فلسطين، الأردن، البحرين، الإمارات، السعودية، وتأتي الكويت في المرتبة الأولى، فتعد وحدة مرجعية لعشر دول فهي تتميز بعوائد حجم ثابتة، وتأتي في المرتبة الثانية السودان، حيث تعد وحدة مرجعية لتسع دول وتتميز بعوائد حجم ثابتة، وفي المرتبة الثالثة قطر، حيث تعد وحدة مرجعية لأربع دول وتتميز بعوائد حجم ثابتة، وتأتي لبنان في المرتبة الرابعة، فهي وحدة مرجعية لثلاث دول وتتميز بعوائد حجم ثابتة، وفي المرتبة الخامسة فلسطين فتعد وحدة مرجعية لدولة واحدة هي تونس بعوائد حجم متناقصة، إما بقيت الدول الأردن، البحرين، الإمارات والسعودية، فهي وحدات مرجعية لنفسها بعوائد حجم متناقصة .

كما تشير بيانات الجدول رقم (٥)، لنموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS بالتوجه المدخلي، أن ثلاثة دول تقع كفاءتها ما بين ٧٠٪ ، ٨٠٪ وهي الجزائر، مصر وعمان، فعلى سبيل المثال، مصر

فتحتاج إلى ثلاثة وحدات مرجعية هي الكويت، السودان وقطر، بعوائد حجم ثابتة، والجزائر تتميز بعوائد حجم متزايدة، وتحتاج إلى ثلاثة وحدات مرجعية وهي لبنان، الكويت والسودان، لتحسين كفاءتها، وعمان فتحتاج إلى أربعة وحدات مرجعية وهي لبنان، الكويت، السودان وقطر، تتميز بعوائد حجم متزايدة، فتوصف كفاءة هذه الدول بالكفاءة أعلى من المتوسطة، وهناك خمسة دول تقع كفاءتها ما بين ٥٠٪، و ٦٠٪ وهي موريتانيا، تونس، جيبوتي، اليمن وسوريا، حيث أن هناك ثلاثة دول لها عوائد حجم متزايدة وهي موريتانيا، جيبوتي واليمن، أما تونس وسوريا، تتميز بعوائد حجم متناقصة، فتوصف كفاءة هذه الدول بالكفاءة المتوسطة، كما أن هناك دولتين تقع كفاءتها ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ وهما المغرب وجزر القمر، تتميز بعوائد حجم متزايدة، فتوصف كفاءة هذه الدول بالكفاءة اقل من المتوسطة.

الجدول رقم (٤): نتائج نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) بالتوجيهين المدخلي والمخرجي

الترتيب	عدد مرات ظهور الوحدات الكفوة	الوحدات المرجعية	عوائد الحجم الثابتة CRS بالتوجيهين المدخلي والمخرجي		الدول	الرقم
			التوجه المخرجي (CRS)	التوجه المدخلي (CRS)		
١	١٥	الكويت	١	١	الكويت	١
١٤	٠	السودان - الكويت	٠.٥٨٨	٠.٥٨٨	اليمن	٢
٧	٠	السودان - قطر -	٠.٧٥	٠.٧٥	فلسطين	٣
٤	٤	لبنان	١	١	لبنان	٤
١٢	٠	السودان - قطر - الكويت	٠.٦٤١	٠.٦٤١	سوريا	٥
٨	٠	الكويت - لبنان	٠.٧١٩	٠.٧١٩	الجزائر	٦
١٧	٠	الكويت - قطر	٠.٤٥٧	٠.٤٥٧	المغرب	٧
١٨	٠	السودان - الكويت -	٠.٤٤٦	٠.٤٤٦	موريتانيا	٨
١٦	٠	السودان - قطر -	٠.٥٢٨	٠.٥٢٨	تونس	٩
٦	٠	قطر - الكويت	٠.٧٨٦	٠.٧٨٦	مصر	١٠
٣	٦	السودان	١	١	السودان	١١
١٥	٠	قطر - الكويت	٠.٥٦١	٠.٥٦١	جيبوتي	١٢
١٩	٠	السودان - الكويت	٠.٤٠٤	٠.٤٠٤	جزر القمر	١٣
١٣	٠	قطر - الكويت	٠.٦٣٥	٠.٦٣٥	السعودية	١٤
٩	٠	الكويت لبنان	٠.٧١٧	٠.٧١٧	الإمارات	١٥
٢	١٠	قطر - الكويت	١	١	قطر	١٦
٥	٠	قطر - الكويت	٠.٩٤٦	٠.٩٤٦	البحرين	١٧
١١	٠	قطر - الكويت	٠.٦٦٢	٠.٦٦٢	الأردن	١٨
١٠	٠	قطر - الكويت - لبنان	٠.٦٨٥	٠.٦٨٥	عمان	١٩
			٠.٧١٢		المتوسط	

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢)، باستخدام برنامج DEAP

جدول رقم (٥): نتائج نموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالتوجه المدخلي

الرقم	الدول	عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالتوجه المدخلي	الوحدات المرجعية	عدد مرات ظهور الوحدات الكفؤة	الكفاءة الحجمية CRS/VRS	نوعية عوائد الحجم	ترتيب VRS	ترتيب CRS
١	الكويت	١	الكويت	١٠	١	ثابتة	١	١
٢	اليمن	٠.٦٠٦	السودان- الكويت	٠	٠.٩٧١	متزايدة	١٧	١٤
٣	فلسطين	١	فلسطين	١	٠.٧٥	متناقصة	٥	٧
٤	لبنان	١	لبنان	٣	١	ثابتة	٤	٤
٥	سوريا	٠.٦٥١	السودان- الكويت- قطر	٠	٠.٩٨٥	متناقصة	١٥	١٢
٦	الجزائر	٠.٧٢٣	لبنان- الكويت- السودان	٠	٠.٨٨٦	متزايدة	١١	٨
٧	المغرب	٠.٤٨	لبنان- قطر- السودان- الكويت	٠	٠.٩٩٥	متزايدة	١٨	١٧
٨	موريتانيا	٠.٦٩٧	الكويت- السودان	٠	٠.٩٥١	متزايدة	١٣	١٨
٩	تونس	٠.٦٨٩	فلسطين- الكويت	٠	٠.٦٤	متناقصة	١٤	١٦
١٠	مصر	٠.٧٨٦	السودان- الكويت- قطر	٠	٠.٧٦٦	ثابتة	١٠	٦
١١	السودان	١	السودان	٩	٠.٩٩٩	ثابتة	٢	٣
١٢	جيبوتي	٠.٦٢٢	السودان- الكويت	٠	١	متزايدة	١٦	١٥
١٣	جزر	٠.٤٢٧	السودان- الكويت	٠	٠.٩٠١	متزايدة	١٩	١٩
١٤	السعودية	١	السعودية	٠	٠.٩٤٥	متناقصة	٩	١٣
١٥	الإمارات	١	الإمارات	٠	٠.٦٣٥	متناقصة	٨	٩
١٦	قطر	١	قطر	٤	٠.٧١٧	ثابتة	٣	٢
١٧	البحرين	١	البحرين	٠	١	متناقصة	٦	٥
١٨	الأردن	١	الأردن	٠	٠.٩٤٦	متناقصة	٧	١١
١٩	عمان	٠.٧٠١	لبنان- قطر- السودان-	٠	٠.٦٦٢	متزايدة	١٢	١٠
	المتوسط	٠.٨١			٠.٨٨٦			

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢)، باستخدام برنامج DEAP

ب- نتائج نموذج VRS بالتوجه المخرجي:

تشير بيانات الجدول رقم (٦)، لمؤشرات الكفاءة المخرجية، الوحدات المرجعية، ترتيب البلدان حسب مؤشرات الكفاءة، فتبين أن عوائد الحجم المتغيرة بالتوجه المخرجي BCC لتسعة عشر دولة عربية بمتوسط كفاءة ٩٤.٦٪، حيث حصلت تسعة دول على مؤشرات كفاءة ١٠٠٪ وهي الكويت، السعودية، فلسطين، قطر، الإمارات، البحرين، السودان، لبنان والأردن، حيث تأتي الكويت في المرتبة الأولى، فتعد وحدة مرجعية لتسع دول فهي تتميز بعوائد حجم ثابتة، وتأتي في المرتبة الثانية السعودية، حيث تعد وحدة مرجعية لست دول، وتتميز بعوائد حجم متناقصة، وفي المرتبة الثالثة فلسطين، حيث تعد وحدة مرجعية لخمس دول وتتميز بعوائد حجم متناقصة، وقطر في المرتبة الرابعة، فهي وحدة مرجعية لأربع دول، وتتميز بعوائد حجم ثابتة، وفي المرتبة الخامسة الإمارات فتعد وحدة مرجعية لثلاث دول تتميز بعوائد حجم متناقصة، أما في المرتبة السادسة، البحرين تعد وحدة مرجعية لدولتين، وتتميز

بعوائد حجم متناقصة، أما بقيت الدول السودان، لبنان والأردن، فهي تعد وحدات مرجعية لنفسها، فدلتي السودان ولبنان، تتميز بعوائد حجم ثابتة، أما الأردن، فتميز بعوائد حجم متناقصة.

جدول رقم (٦): نتائج نموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالتوجه المخرجي

الرقم	الدول	عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالتوجه المخرجي	الوحدات المرجعية	عدد مرات ظهور الوحدات الكفاءة	الكفاءة الحجمية CRS/VRS	نوعية عوائد الحجم	ترتيب VRS بالتوجه المخرجي	ترتيب CRS بالتوجه المدخلي
١	الكويت	١	الكويت	٩	١	ثابتة	١	١
٢	اليمن	٠.٨٨٣	فلسطين- الكويت	٠	٠.٦٦٦	متناقصة	١٥	١٧
٣	فلسطين	١	فلسطين	٥	٠.٧٥	متناقصة	٣	٥
٤	لبنان	١	لبنان	٠	١	ثابتة	٨	٤
٥	سوريا	٠.٩٦٧	فلسطين-الكويت	٠	٠.٦٦٣	متناقصة	١٣	١٥
٦	الجزائر	٠.٩٦٩	الكويت- الامارات- السعودية-	٠	٠.٧٤٢	متناقصة	١٢	١١
٧	المغرب	٠.٨٦٤	الكويت- الامارات- السعودية	٠	٠.٥٢٩	متناقصة	١٧	١٨
٨	موريتانيا	٠.٥٨١	قطر-فلسطين-الكويت	٠	٠.٧٦٧	متناقصة	١٩	١٣
٩	تونس	٠.٩٨	السعودية-قطر-فلسطين	٠	٠.٥٣٩	متناقصة	١٠	١٤
١٠	مصر	٠.٩٧٧	السعودية- البحرين- الكويت	٠	٠.٨٠٥	متناقصة	١١	١٠
١١	السودان	١	السودان	٠	١	متناقصة	٧	٢
١٢	جيبوتي	٠.٧٧٣	السعودية- البحرين- الكويت	٠	٠.٧٢٥	متناقصة	١٨	١٦
١٣	جزر القمر	٠.٨٧٣	فلسطين-الكويت	٠	٠.٤٦٢	متناقصة	١٦	١٩
١٤	السعودية	١	السعودية	٦	٠.٦٣٥	متناقصة	٢	٩
١٥	الامارات	١	الامارات	٣	٠.٧١٧	متناقصة	٥	٨
١٦	قطر	١	قطر	٤	١	ثابتة	٤	٣
١٧	البحرين	١	البحرين	٢	٠.٩٤٦	متناقصة	٦	٦
١٨	الأردن	١	الأردن	٠	٠.٦٦٢	متناقصة	٩	٧
١٩	عمان	٠.٩٤١	الكويت- الامارات- السعودية-	٠	٠.٧٢٨	متناقصة	١٤	١٢
	المتوسط	٠.٩٣٧			٠.٧٥٤			

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢)، باستخدام برنامج DEAP

كما تشير بيانات نفس الجدول أن نموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS بالتوجه المخرجي، أن خمسة دول تقع كفاءتها ما بين ٩٠٪ و ١٠٠٪ وهي الجزائر، تونس، مصر، عمان، سوريا، فعلى سبيل المثال هناك ثلاثة دول تقع كفاءة ما بين ٨٠٪ و ٩٠٪ وهي المغرب، جزر القمر واليمن، تتميز بعوائد حجم متناقصة، وتوصف كفاءتها بالمرتفعة، وهناك دولة واحدة تقع كفاءتها ما بين ٧٠٪ و ٨٠٪ تتميز بعوائد حجم متناقصة، فتوصف كفاءة هذه الدول بالكفاءة الأعلى من المتوسطة، أما موريتانيا تقع كفاءتها ما بين ٥٠٪ و ٦٠٪ تتميز بعوائد حجم متناقصة، فتوصف كفاءة هذه الدول بالكفاءة المتوسطة.

٣- علاقة متغيرات الدراسة مع مؤشر الكفاءة:

تشير بيانات الجدول رقم (٧)، الى معاملات الارتباط لبيرسون (PEARSON)، بين متغيرات الدراسة ومؤشرات الكفاءة بمختلف النماذج، فمن خلال الجدول تبين أن مؤشرات CRS كان لها ارتباط مرتفع طردي مع نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام PIB

وبمعنوية، وكان ضعيفا مع كل من عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي، ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب ومتوسط نسبة القيد في الاطوار الاربعة بمعنوية، وكان مرتفع قوي عكسي مع نسبة الاخفاق في الطور الابتدائي لكن دون معنوية.

وبالنسبة لنموذج $VRS \text{ INPUT}$ كان الارتباط مرتفع عكسي مع نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام PIB كان قوي طردي مع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب بمعنوية، وكان ضعيف مع عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي، ومتوسط نسبة القيد في الاطوار الاربعة بمعنوية، وبالنسبة لنموذج $VRS \text{ INPUT}$ كان مرتفعا طرديا مع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب، ومتوسط نسبة القيد في الاطوار الاربعة، وكان مرتفعا عكسيا مع نسبة الاخفاق في الطور الابتدائي، وضعيف عكسي مع نسبة الانفاق العمومي على التعليم وعدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي.

وعموما التركيز على نسبة الانفاق بخفضها او ترشيدها، وكذلك الرفع من مؤشر عينة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب لتحقيق الكفاءة في الانظمة التعليمية العربية.

جدول رقم (٧): معاملات الارتباط ما بين متغيرات الدراسة ومؤشرات الكفاءة

المخرجات		المدخلات		المؤشرات	
نسبة الإخفاق في الطور الابتدائي	متوسط نسبة القيد في الأطوار الأربعة	نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب (ما بين ١٥ ٢٤ سنة)	نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام PIB		عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي
٠.٥٠٢-	٠.٣٨٤	٠.٤٩٤	٠.٨٣٤-	٠.١٨٩	CRS
٠.٥٩٥-	٠.٤٨٤	٠.٥٥٦	٠.٦٧٦-	٠.٠٠٤	VRS INPUT
٠.٦٥٦-	٠.٦٣٣	٠.٨٩٣	٠.١٩٦-	٠.١٠٦-	VRS OUTPUT

المصدر: بيانات الجدول رقم (٣)، (٤)، (٥).

مما سبق يتضح أن التعليم في الدول العربية يعاني من مشاكل متعددة منها قلة الانفاق الحكومي على التعليم وارتفاع نسبة الامية وتزايد نسبة الاخفاق كل هذا أدى الى تراجع مستوى التحصيل العلمي بسبب الاوضاع التي تمر بها الدول العربية بحيث ظهر تفاوت في الأنظمة التعليمية فيما بينها، وتتميز الادارة التعليمية في الوطن العربي بالتقليدية والمركزية الشديدة وضعف استخدام التقنيات الحديثة في مناهج التدريس فهي ترتبط بالمفاهيم القديمة للتعليم والتربية أكثر من ارتباطها بالمفاهيم المعاصرة بالتعليم.

وبقياس كفاءة الانظمة التعليمية في الدول العربية، اظهرت النتائج انه باستعمال نموذج PIB ومدخل نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام بالتوجيهين المدخلي والمخرجي ان من بين (١٩) دولة عربية حصلت (٤) دول وهي الكويت، قطر، السودان ولبنان، على كفاءة كاملة ١٠٠٪، بينما الدول الاخرى كانت كفاءتها ما بين المرتفعة وأعلى من المتوسطة ومتوسطة، أما باستعمال نموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS بالتوجه المدخلي حصلت (٩) دول على الكفاءة الكاملة هي الكويت، السودان، قطر، لبنان، فلسطين، الأردن، البحرين، الامارات والسعودية، اما بالتوجه المخرجي حصلت أيضا (٩) دول على الكفاءة الكاملة ١٠٠٪ وهي نفسها الدول سالفة الذكر.

المخلص:

تعتبر الكفاءة عنصر من عناصر تقييم الاداء بالإضافة الى الفعالية والإنتاجية، وهى تعبر عن مدى نجاح الوحدة الادارية في توظيف الموارد المتاحة في تحقيق أهدافها، فالوحدة الإدارية الكفاء قادرة على تخفيض تكاليف الموارد اللازمة لإنجاز الاهداف المحدودة والمرغوبة دون التضحية بخدماتها، بمعنى آخر إن الكفاءة هي القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة، ومن ثم فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات، فالوحدة الكفاء هي التي تتمكن من تحقيق المخرجات المستهدفة من المدخلات المستخدمة، إلا أن الكفاءة في المجال التعليمي أصبحت مطلباً أساسياً، نظراً لأنه يعتبر قطاع إنتاجي استثماري، لأنه يهتم بتكوين رأس المال البشري، وليس قطاعاً استهلاكياً، ويعاني التعليم في الدول العربية من مشاكل متعددة منها قلة الانفاق الحكومي على التعليم وارتفاع نسبة الامية وتزايد نسبة الاخفاق كل هذا ادى الى تراجع مستوى التحصيل العلمي بسبب الاوضاع التي تمر بها الدول العربية بحيث ظهر تفاوت في الانظمة التعليمية فيما بينها وتتميز الادارة التعليمية في الوطن العربي بالتقليدية والمركزية الشديدة وضعف استخدام التقنيات الحديثة في مناهج التدريس فهي ترتبط بالمفاهيم القديمة للتعليم والتربية اكثر من ارتباطها بالمفاهيم المعاصرة بالتعليم، وتكمن مشكلة الدراسة عن واقع التعليم الذى يتحدث عن تدنى التعليم ونمطه في هذه الدول والمشاكل التي يعانى منها بسبب اختلاف الانفاق عليه في جميع مراحلها، وتهدف الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الراهن في الدول العربية من ناحية، وقياس كفاءة الأنظمة التعليمية في الدول العربية من ناحية أخرى، واعتمدت الدراسة في تحقيق اهدافها على استخدام أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي وقياس كفاءة الانظمة التعليمية في الدول العربية تم استعمال ثلاث مخرجات تمثلت في مخرج نسبة الاخفاق في الطور الابتدائي ومخرج متوسط نسبة القيد في الاطوار الاربعة ومخرج نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، ومدخلين هما مدخل عدد التلاميذ لكل استاذ في الطور الابتدائي، ومدخل نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام BIP، واستخدام أسلوب DEA على الأنظمة التعليمية العربية من خلال نموذجين لقياس كفاءتها باستخدام نموذج عوائد الحجم الثابتة CRS ، ونموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS على النظم التعليمية العربية .

وأوضحت الدراسة أن التعليم في الدول العربية يعانى من مشاكل متعددة منها قلة الانفاق الحكومي على التعليم وارتفاع نسبة الامية وتزايد نسبة الاخفاق كل هذا ادى الى تراجع مستوى التحصيل العلمي بسبب الاوضاع التي تمر بها الدول العربية بحيث ظهر تفاوت في الأنظمة التعليمية فيما بينها، وتتميز الادارة التعليمية في الوطن العربي بالتقليدية والمركزية الشديدة وضعف استخدام التقنيات الحديثة في مناهج التدريس فهي ترتبط بالمفاهيم القديمة للتعليم والتربية اكثر من ارتباطها بالمفاهيم المعاصرة بالتعليم، وقياس كفاءة الانظمة التعليمية في الدول العربية، اظهرت النتائج انه باستعمال نموذج PIB ومدخل نسبة الانفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام بالتوجهين المدخلي والمخرجي ان من بين (١٩) دولة عربية حصلت (٤) دول وهي الكويت، قطر، السودان ولبنان، على كفاءة كاملة ١٠٠٪ ، بينما الدول الاخرى كانت كفاءتها ما بين المرتفعة وأعلى من

المتوسطة ومتوسطة، أما باستعمال نموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS بالتوجه المدخلي حصلت (٩) دول على الكفاءة الكاملة هي الكويت، السودان، قطر، لبنان، فلسطين، الأردن، البحرين، الإمارات والسعودية، اما بالتوجه المخرجي حصلت أيضا (٩) دول على الكفاءة الكاملة ١٠٠٪ وهي نفسها الدول سالفة الذكر .

وفى ضوء ما سبق توصى الدراسة بما يلي:

١- يجب على السلطات التعليمية في الوطن العربي دراسة وبدقة أنماط التسيير وتمويل الأنظمة التعليمية في بلدان أثبتت كفاءتها، كالأنظمة التعليمية لبلدان مثل: الكويت، مصر، الإمارات، السودان،.....الخ.

٢- عند دراسة النظم التعليمية يجب التركيز على التوالي على المتغيرات: نسبة الإخفاق في الطور الابتدائي، عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الابتدائي، متوسط نسبة القيد في الأطوار الأربعة، نسبة من يعرفون القراءة والكتابة لدى الشباب، نسبة الإنفاق العمومي على التعليم من الناتج الداخلي الخام PIB .

٣- على الأنظمة التعليمية العربية في مجال التأطير الخفض من عدد التلاميذ أستاذ على سبيل المثال من ١٠-١٥ تلميذ لكل أستاذ لتحقيق نسبة مخرجات عالية .

٤- لإحداث تكامل في الأنظمة التعليمية العربية يجب تبادل الخبرات والمعارف فيما بين الدول العربية فيما يخص مجال التعليم .

المراجع:

- ١- المعتصم بالله الجورانة، " التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية "، الطبعة الاولى، دار الخليج للتوزيع والنشر، جامعة الملك خالد، كلية المعلمين، الاردن، ٢٠١٢ .
- ٢- أسماء فخري مهدي، "دراسات تربوية"، مجلة اليونسكو حول العالم، منظمة اليونسكو، العدد (٩)، ٢٠١٠ .
- ٣- اليونسكو للإحصاء، " مقارنة إحصاءات التعليم في جميع أنحاء العالم "، منظمة اليونسكو للتربية والتعليم والثقافة، ٢٠١٤ .
- ٤- جريدة المعلمين، " واقع التعليم في الدول العربية "، مدرسة العلوم السياسية، عمان، الاردن، ٢٠١٠ .
- ٥- تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠١٥ .
- ٦- رياض بدري ستراك، " تخطيط التعليم و اقتصادياته "، الطبعة الاولى، اشراف للنشر والتوزيع، جامعة الأردن، ٢٠٠٨ .
- ٧- علي عبد القادر علي، " أسس العلاقة بين التعليم وسوق العملي وقياس عوائد الاستثمار البشري "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠١ .
- ٨- عيسى محمد الغزالي، " مؤشرات النظم التعليمية "، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (٦٦)، ٢٠١٠ .

٩- نعمة الله نجيب ابراهيم، " أسس علم الاقتصاد "، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة،
جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠ .

١٠- معهد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع منظمة اليونسكو، " التعليم في الدول العربية "،
فرنسا، ٢٠١٣ .

Efficiency of Educational Systems in The Arab Countries

Khaled Mubarak Mohammed Dilk
PhD student at the African
Research and Studies Institute -
Aswan University

Dr. Abdel Ati Mohamed Mahmoud
Assistant Professor of
Agricultural Economics
Faculty of Agriculture - Aswan
University

Prof. Dr. / Yaser Abdel Hamed
Diab
Professor of Agricultural
Economics and Dean of the
Faculty of Agriculture and
Natural Resources - Aswan
University

Summary

Efficiency is considered an element of performance evaluation in addition to effectiveness and productivity, and it expresses the extent of the success of the administrative unit in employing the available resources in achieving its goals, the efficient administrative unit is able to reduce the costs of the resources necessary to achieve the limited and desired goals without sacrificing its services, in other words, efficiency is the ability On the correct performance of things, and then it depends on the concept of inputs and outputs, the efficient unit is the one that is able to achieve the intended outputs of the inputs used, but efficiency in the educational field has become a basic requirement, given that it is considered an investment productive sector, because it is concerned with the formation of capital. The good news, not a consumer sector, and education in Arab countries suffers from multiple problems, including the lack of government spending on education, the high rate of illiteracy, and the increasing rate of failure. All of this has led to a decline in the level of educational attainment due to the conditions that the Arab countries are going through, so that a disparity appeared in the educational systems among them. Educational administration in the Arab world with traditionalism, extreme centralization, and the weak use of modern technologies in teaching curricula is related to pain The ancient concepts of education and education are more than their connection with contemporary concepts of education, and the problem of the study lies in the reality of education, which talks about the decline and pattern of education in these countries and the problems that it suffers from due to the difference in spending on it in all its stages, and the study aims to identify the reality of current education in the Arab countries from On the one hand, and measuring the efficiency of educational systems in Arab countries, on the other hand, the study relied in achieving its objectives on the use of two methods of descriptive economic analysis and to measure the efficiency of educational systems in Arab countries. Three outputs were used: the output failure rate in the primary phase, the average output of the enrollment ratio in the four stages, and the output The percentage of literacy among young people between 15 and 24 years old, and two inputs are the entrance to the number of students per teacher in the primary phase, and the entrance to the percentage of public spending on education from the raw internal output (BIP), and the use of the DEA method on Arab educational systems through two models to measure their efficiency using The constant volume returns model CRS, and the VRS model on Arab educational systems. The results of the study concluded: Education in the Arab countries suffers from multiple problems, including the lack of government spending on education, the high rate of illiteracy, and the increasing rate of failure. All of this has led to a decline in the level of educational attainment due to the conditions that the Arab countries are going through, so that a disparity appeared in the educational systems among them, and the educational administration in the homeland is distinguished The Arab world is associated with

traditionalism, extreme centralization, and weak use of modern technologies in teaching curricula, as it is related to old concepts of education and education more than with contemporary concepts of education, and with measuring the efficiency of educational systems in Arab countries, the results showed that by using the PIB model and the input of the percentage of public spending on education from the raw internal output in the two input directions output said that out of (19) Arab countries, (4) countries, namely Kuwait, Qatar, Sudan and Lebanon, obtained 100% full efficiency, while the other countries had high efficiency and higher than medium and medium, as for using the variable volume returns model VRS with the input orientation (9) countries obtained full competence: Kuwait, Sudan, Qatar, Lebanon, Palestine, Jordan, Bahrain, the Emirates and Saudi Arabia, either in the direction of exit. (9) countries also obtained 100% full efficiency, the same as the aforementioned countries

In light of the above, the study recommends the following:

- 1- The educational authorities in the Arab world must carefully study the patterns of facilitating and financing educational systems in countries that have proven their efficiency, such as the educational systems of countries such as Kuwait and Egypt.
- 2- When studying educational systems, we must focus on successively on the variables, the percentage of failure in the primary phase, the number of students per teacher in the primary phase, the average enrollment ratio in the four stages, the percentage of youth literate, the proportion of public spending on education from the gross internal product FHP.
- 3- The Arab educational systems in the field of mentoring should reduce the number of pupils per teacher, for example from 10-15 pupils per teacher, in order to achieve a high output ratio.
- 4- To bring about integration in the Arab educational systems, experiences and knowledge must be exchanged among Arab countries with regard to education.